

عاشها دته ولا كلف الشاهد ذكر صفة الهلال ولا محله
 فان بان الليلة الثابتة في غير الحمل الذي ذكره وامر
 عادة انتقل له لم يؤثر الإعل كدبه وتعارض شهادته
 في محله عمل باصل الروية ولا يجوز لمن لم يره الشهادة يرويه
أوهما يفيدها ككونه هل وان لفتا منه ذلك عند بل
 وان اجبر به عدد التواتر **تنبيه** على شروط
 رمضان بعدل انها هو بالنسبة للصوم وتوابعه كالترابيح
 والاعتكاف دون طلاق واحد علق به **الان** يتعلق
 بالاعتكاف هذا عتقافه وكشهادة العدل الخرا المتواتر
 بروية ولو من كفار ثم ما ذكر من اشتراط شروط
 الروية بما ذكر انها هو بالنسبة للشروط الذي يتعلق
 به اصل الوجوب على عموم الناس اما بالنسبة للشروط
 لكل شخص فلا يشترط فيه الاعتقاد الصدق او طيبه
 كما يعلم ذلك مما سياتي في شرح قوله **ولو اخبر عدل** **وايه**
 وهو المالم البالغ العاقل العتق ولو عبدا او امراة **بالروية** اي
 بروية نفسه او بشروط في بلد متحد مطلعها **وجب الصوم على**
من وقع في قلبه صدقة بان اعتقد صدق ما اخبر به سواء
 ذكره عند القاضي ام لا اما اذا اظن صدقه ولم يعتقد فلا يجب
 عليه الصوم بل يجوز **وتجوز** بل يجب **اعتماد**
 العلامات الفاهمة الدالة المعتادة في بعض
 البلد **ان** لدخول رمضان او **شوال** ان
 حصل **ان** اعتقاد الحانم ان عند امن رمضان
 او شوال يجب الصوم في الاول والظن في الثاني ولا ك

كروية

كروية القناديل المعلقة بالمناير والنييران في راوس الجبال
 وسماع المدافع والبنادق والبول ونحو ذلك الاقوى من
 الاجتهاد المصرح فيه بوجوب العمل وقول شيخ الاسلام
 زكريا بعدم جواز اعتماد ما ليس بحجة شرعية قال
 لما سئل كان محرمين في حله على من لم يحصل له الاعتقاد المتيقن
 والافتقار خالف جمع من معاصريه حتى تلاه من فالتعمد
 في الفتوى جواز بل وجوب العمل بالعلامات المذكورة لم يحصل
 له اعتقاد جارم بعد قها ومن لم يحصل له الاعتقاد المذكور
 بل ظن دخول الشهر يرويه او سماعها بخبره العمل بقضيتها
 واجب ومن اجبر من يعتمد صدقة او يظنه بروية العلامات
 المذكورة او سماعها وجب عليه الصوم **جيد**
 اعتد الصدق وجره حصل الظن وآذ الكتب اليه بذلك
 شخص فان صدقه وصدق الرسول وجب عليه الصوم سواء كان
 الرسول والكاتب عدلي رواية ام لا وان ظن صدقها من غير اعتقاد
 جارم جاز له الصوم اعتمادا **اعلم الكتاب** **المذكور**
وتجوز ايضا بل يجب اعتماد **خير فاسق وصيغ** **مراهق**
ومبرك في الخنة **من صدقهما** اي اعتقد صدقهما ووثق
 بخبرهما فان ظن صدقهما جاز له الصوم ثم اذا صار يقول
 من اعتقد صدقه او ظنه او بعلا منهما مرة فلا يظن بعد
 الثلاث ولا روية لانا انها صومناه احتياطاً ولا ننظر
 احتياطاً ايضا بخلاف ما اذا صمنا بشهادة العدل ولو
 مستورا فينا ننظر بعد الثلاث ثبت وان لم نزال الهال لان
 قول العدل حجة شرعية ظن العمل بالارهاج خلاف اعتقاد
 الصدق نعم له النظر بعد الثلاث كروية العلامات الدالة
 على دخول شوال كما سياتي **وتجوز** **المباجم** وهو الذي

